النتائج التي يريدها من الانتخابات التالية . ثم فرض قيود جديدة على الترشيح في هذه الانتخابات مثل ابعاد من حصلوا على مؤهل دراسي عال وبعملون في مهن مختلفة رغم استعداد بعضهم للتخلي عن عضويته في اية نقابة مهنية اخرى غير نقابته العمالية ، ومثل استخدام « الاتحاد الاشتراكي » لحق « الفيتو » ـ وعلى كل مستويات التنظيم النقابي لاستبعاد عدد ضخم من المرشحين الذين لا ترضى عنهم السلطة ، ومثل قيام اجهزة المباحث العامة بتهديد بعض العناصر النقابية حتى لا ترشح نفسها ، وايضا فرض عملية اختيار المجلس التنفيذي للاتحاد عن طريق مندوبي النقابات وليس بانتخاب الجمعية العمومية للاتحاد .

وكان الهدف ، من كل ذلك ، هو ان يظل اتحاد عام عمال مصر اداة في ايدي السلطة ورجال الاعمال والادارة ويمارس الدور الذي ترسمه له اجهزة الامن كما حدث عندما اصدر هذا الاتحاد بيانا ضد عمال المحلة الكبرى لانهم اعلنوا الاضراب للمطالبة بحقوقهم كما اصدر بيانا ضد عمال حلوان عندما اضربوا عن العمل .

واتخذ هذا الاتحاد موقف التواطؤ مع السلطة بينما كانت تقوم بمهمتها في بيع وتصفية القطاع العام وتخلص من « العمالة الزائدة » في القطاع العام ونهاجم المكتسبات التي انتزعها العمال في ظل ثورة تموز .

وفي الآونة الاخيرة بدأ التمرد يدب في صفوف بعض النقابات العامة الخاضعة للاتحاد العام للعمال .

فقد رفعت نقابة عمال التجارة دعوى قذف وتشهير ضد العميل « علي امين » وطالبت بمحاكمته بسبب تهجمه على عمال التجارة ، وتلقت بيانات تأييد لموقفها من بقية النقابات العامة .

وانفجر الصراع داخل المجلس التنفيذي للاتحاد العام عندما وجه صلاح غريب الدعوة الى وفد من « منظمة النقابات العالمية الحمراء » ، التابعة للمخابرات المركزية الامريكية والصهيونية العالمية ، لزيارة مصر . ورغم ان صلاح غريب المح الى ان صاحب فكرة توجيه هذه الدعوة هو السادات ، الا ان عددا من اعضاء المجلس التنفيذي عارضوها بشدة . ودعت نقابة عمال التجارة الى اجتماع عقد في مقرها حضره ممثلو عشر نقابات عامة (من بين ١٦ نقابة عامة بضمها التشكيل النقابي) . ورفض ممثلو هذه النقابات توجيه الدعوة الى جواسيس امريكا والصهيونية ، وادانوا من قام بتوجيهها دون استشارة العمال والقادة النقابيين . وفشلت مؤامرة دعوة الجواسيس نتيجة هذه المعارضة العنيفة .

وبدأ صلاح غريب حملة لتأديب « العصاة » ، فقام بتدبير انقلاب جديد غير شرعي ضد هيئة مكتب النقابة العامة لعمال التجارة وضد رئيس النقابة فتحي محمود . وقبل مضي ٢٤ ساعة على الانقلاب، اعلن الاتحاد العام ، باسم رئيسه فقط وبدون علم بقية اعضاء مجلسه ، موافقته على الانقلاب الذي صنعه هذا الرئيس نفسه (!) واصدر تشكيلا جديدا للنقابة .

ولكن هيئة مكتب النقابة العامة لعمال التجارة رفضت الانصياع لهذه المؤامرة الجديدة ، ورفعت دعوى قضائية مستعجلة تطالب فيها بفرض الحراسة على اموال الاتحاد العام لعمال مصر الذي انتهت مدته القانونية وكذلك على النقابة العامة لعمال التجارة .

وقد وافق القضاء على فرض الحراسة على النقابة العامة لعمال التجارة ، وهي اول سابقة في تاريخ الحركة النقابية المصرية .

النظام .. مذعور

وتوالت حركات « العصيان » . فاصدرت النقابة العامة لعمال الصحافة والطباعة والنشر قرارا بسحب ممثلها « احمد حرك » من الاتحاد العام ، كما قرر مجلس النقابة العامة للعاملين في الصناعات الهندسية سحب ممثله من المجلس التنفيذي للاتحاد العام وتجميد عضوية النقابة في هذا الاتحاد العام ، وارسل احمد العمادي رئيس النقابة العامة للعاملين في الكيماويات والبترول والمناجم انفارا الى رئيس الاتحاد العام .

والمشكلة الرئيسية التي تواجه السلطة المصرية ، لاول مرة منذ سنوات ، هي اصرار جماهير العمال على اعادة بناء التنظيم النقابي بشكل ديمقراطي حقيقي بعيدا عن وصاية « الاتحاد الاشتراكي » ، الذي سيطرت عليه حفنة من المرتزقة ، وبعيدا عن سيطرة الاجهزة ونفوذها .. حتى يصبح للعمال تنظيم نقابي يدافع عن مصالحهم الحقيقية وقضاياهم الملحة .

ويتزايد ، في الوقت الحالي ، استنكار العمال لتعطيل الانتخابات النقابية من جانب السلطة واجهزتها . فمنذ شهر تشرين الاول الماضي ، والتشكيل النقابي الراهن فقد شرعيته لانتهاء مدته القانونية (سنتين) وانتهاء مهلة الثلاثة شهور التي وافق عليها « مجلس الشعب » بناء على طلب السلطة وعميلها رئيس الاتحاد العام بحجة اعداد قانون النقابات الجديد .. وهو القانون الذي يهدف الى فرض قيود جديدة على الحركة النقابية وتزوير الانتخابات المؤجلة . فالسلطة تعيش حالة من الرعب خوفا من عمال مصر .

الصحفيون ضد السلطة

وفي يوم الجمعة ٣٠ كانون الثاني عقدت الجمعية العمومية للصحفيين المصريين اجتماعا طارئا لمناقشة اللائحة الموحدة لاجور ورواتب الصحفيين .

والقضية التي تثير سخط هؤلاء الصحفيين هي عدم وجود اي ضوابط او نظم او لوائح للاجور في المؤسسات الصحفية . ويؤدي هذا الوضع الى اطلاق يد رؤساء مجالس ادارات هذه المؤسسات في استغلال الصحفيين والتحكم في ارزاقهم . ولما كان رؤساء المؤسسات الصحفية في مصر ، جميعا ، من العملاء المباشرين للسادات : مصطفى وعلي امين ـ احسان عبد القدوس ـ عبد المنعم الصاوي ـ صالح جودت الخ .. فانهم يستخدمون سلطتهم في توقيع العقاب المادي على الصحفيين الذين لا يدينون بالولاء للنظام الحاكم . وابسط عقاب من هذا النوع هو تجميد راتب الصحفي « المغضوب عليه » لسنوات ،

علي امين : معارضة لمطالب الصحفيين

ممدوح سالم : تحرك لوقف الاضرابات

كوسيلة للضغط ، وفي نفس الوقت اغداق الاموال والعلاوات على المؤيدين والمحاسيب والمنافقين والمرتزقة والمحظيات . وعلى سبيل المثال ، فان انور السادات طلب من عميله « علي امين » منح علاوة مالية شهريا لصحفي عميل اخر في « اخبار اليوم » ، يدعى احمد رجب ، قدرها ٢٠٠ جنيه مصري ! والمعروف ان « رجب » هذا هو احد الناطقين باسم جيهان السادات في الصحافة الحكومية المصرية . وقد بذل جهدا مضاعفا ، عقب منحه هذه العلاوة ، في التهجم على الثورة الفلسطينية بطريقة مبتذلة وصلت الى حد اعتبار ان كل ما تعلنه عن عمليات فدائية ضد العدو هو مجرد اكاذيب ! وعندما رفضت الاغلبية الساحقة من الصحفيين المصريين طلب السادات كتابة مقالات التأييد لاتفاقية سيناء .. توسع عملاؤه الذين وضعهم على رأس الصحف المصرية في حرمان مئات الصحفيين من العلاوات بحيث تجمدت اجورهم ـ المجمدة سلفا منذ اعوام ـ في الوقت الذي تزايدت فيه تكاليف المعيشة بصورة جنونية .

واتخذ الصحفيون المصريون خطوة عملية لعلاج اوضاعهم . فوضعوا مشروعا بلائحة موحدة للاجور والمرتبات ، وعرضوه على ما يسمى بالمجلس الاعلى للصحافة الذي شكله السادات منذ شهور . ولكن المشروع واجه معارضة من ممثلي « الاتحاد الاشتراكي» ورؤساء مجالس ادارات الصحف وظل حبيسا .

وفي محاولة لتخطي هذه العقبة قدم احد اعضاء مجلس الشعب مشروعا بهذه اللائحة ، التي وضعها الصحفيون ، الى المجلس . وبمبادرة من سكرتير مجلس نقابة الصحفيين ، عقدت جلسة استماع في مجلس الشعب ، لمناقشة مشروع اللائحة، حضرها اكثر من ١٠٠ صحفي . وتوجه « علي امين » الى الجلسة خصيصا لكي يعلن معارضته للائحة .

وعندما شعرت السلطة بان مجلس الشعب يوشك على تبني اللائحة ، اسرع رفعت المحجوب الامين الاول للاتحاد الاشتراكي الى عقد جلسة طارئة للمجلس الاعلى للصحافة (الذي شكله السادات من اعوانه لاحكام قبضته على الصحف والصحفيين) لاقرار هذه اللائحة .. ولكن بعد اجراء تعديلات عليها تفقدها محتواها وتكفل تجريد الصحفيين من حقوقهم والابقاء عليهم في وضع ذليل تحت رحمة امثال الاخوين امين . ورغم ذلك فعندما عرضت اللائحة في شكلها المعدل على السادات ، لتوقيعها ، رفض التوقيع واعادها الى «المجلس الاعلى للصحافة» لكي يحذف منها اي فقرة قد يفسرها الصحفيون لمصلحتهم ولكي يخفض الحد الادنى لاجور الصحفيين ويحرمهم من اي زيادة تافهة في مرتباتهم .

وهنا ، نفذ صبر الصحفيين المصريين فقرروا دعوة الجمعية العمومية لنقابتهم لمواجهة هذا الموقف وللرد على اصرار السادات على ابقائهم في هذه الاوضاع المزرية والمهينة .

صدام بين الكتّاب و « الرئيس »

ووقع صدام اخر بين الكتاب المصريين والسلطة بسبب التزوير السافر لانتخابات اول اتحاد للكتاب المصريين . واستخدمت السلطة في هذا التزوير اسلوبا ساذجا يعبر عن استخفافها بالعقول .

فقد اصدرت اللجنة المؤقتة للقيد ، التي تتولى مهمة تشكيل الجمعية التأسيسية للاتحاد ، قرارا يبيح لعضو الجمعية العمومية « توكيل عضو اخر عنه في حضور الجمعية والادلاء بصوته » ! وعلم قسم من اعضاء الجمعية العمومية بذلك بطريق الصدفة لان الدعوة الرسمية الموجهة لمجموع الاعضاء كانت خالية من الاشارة الى هذا الامر .

وعندما انعقدت الجمعية العمومية ، اعلن الكتاب الوطنيون ان اباحة التوكيل يعتبر مخالفة للتقاليد المطبقة في جميع النقابات المهنية في مصر والتي تحرم الادلاء بالاصوات عن طريق التوكيل . غير ان تكتلا من مرشحي السلطة كان قد رتب اوضاعه الانتخابية على اساس الحصول على « توكيلات » من خمسين عضوا ، وهو رقم كبير بالنسبة لمجموع الاصوات البالغ عددها حوالي ١٥٠ صوتا .

وتعمد مرشحو السلطة الا يصل الى علم اعضاء الاتحاد قرار اللجنة المؤقتة السماح بالتوكيل ، واصروا في الوقت ذاته على ان الانتخاب بالتوكيل شرعي وقانوني . ورغم تهديدات عبد العزيز الدسوقي ، عميل يوسف السباعي وزير الثقافة ، بقمع اولئك الذين يخالفونه في الراي فان الجمعية العمومية لاتحاد الكتاب رفضت بما يشبه الاجماع طريقة التوكيلات .

ولكن جماعة السباعي ، التي كانت تسعى بطريقة محمومة لوضع اتحاد الكتاب تحت سيطرة السلطة ، فرضت بعد ذلك على الجمعية العمومية تطبيق نظام التوكيلات . ووقف افراد هذه العصابة عند باب قاعة الجمعية العمومية يوزعون التوكيلات ويزورون توقيعات على اوراق تتضمن قبول التوكيل. وكانت هذه التوكيلات باسماء اشخاص لا يوجدون حاليا في مصر ولم يسمعوا عن تأسيس اتحاد للكتاب! وبلغت الجرأة بالبعض ان وقع بدلا من بعض الاعضاء الغائبين في دفتر الحضور .

وكانت النتيجة هي تشكيل مجلس لاتحاد الكتاب المصريين يضم ـ كله تقريبا ـ عملاء السلطة من اذناب السباعي وهم اشد الرجعيين تطرفا وعملاء الاستعمار من محتكري اجهزة الثقافة في مصر السادات (مثل صالح جودت وابراهيم الوردني) .

ملعون الخوف !

يحدث ذلك في الوقت الذي بدأ فيه طلاب الجامعة حركة اعتصامات في عدد من الكليات للاحتجاج على تصرفات السلطة القمعية ، وفي الوقت الذي انفجر فيه صيادو المنزلة في شمال شرقي الدلتا .

فالسخط الكامن لدى الجماهير المصرية تفجره شرارة واحدة . وقد واجهت السلطة فلاحي المنزلة بالرصاص واستدعت النجدات من بقية المحافظات ومنها القاهرة . ورد الفلاحون باحراق مخفر وسيارات الشرطة .

وانفجرت مرة اخرى مظاهرات طلاب كلية الفنون التطبيقية . وانطلقت مسيراتهم امام مجلس الشعب المصري وامام ساحة جامعة القاهرة وهم يهتفون « ملعون الخوف » ! .. نعم . فالجماهير المصرية حطمت جدار الخوف لتواجه قمع السلطة وتتحدى النظام الحاكم . ولا توجد قوة يمكن ان تعوق حركتها .

■

سكرتير السادات يدفع مليون جنيه للمساهمة في شركة

انسحب راس المال الايطالي من شركة المنتزه والمقطم المصرية لاعمال البناء . الشركة تابعة للقطاع العام وهي مشتركة بين راس المال المصري والايطالي . حل محل الايطاليين كل من كمال ادهم مستشار ملك السعودية واشرف مروان سكرتير انور السادات « للاتصالات الخارجية » !

وتبلغ مساهمة اشرف مروان في الشركة اكثر من مليون جنيه . وقد توجه سكرتير السادات الى منطقة المقطم لتفقدها ، وامر بازالة المنشآت العسكرية الموجودة فيها لافساح المجال امام مباني الشركة !

السادات : القمع في مواجهة الجماهير